

تصنيف الحوثي جماعة إرهابية يقوي موقف الحكومة الشرعية

القرار الأميركي يفرض سياسة الأمر الواقع ويدفع حلفاء الحوثيين للمضي في مسار التسوية



حان وقت الحساب

وفي خضم الوضع الجديد، ربما تحاول الحركة الحوثية تكثيف عملياتها العسكرية لكن هذا سيكون له عواقب على مستقبلها، خاصة إذا حاولت استهداف الملاحية الدولية. ولذلك يؤكد دشيلة أنه إذا قدمت على تلك الخطوة، فربما يساعد المجتمع الدولي الحكومة عسكرياً لتغيير المعادلة على الأرض وهذا السيناريو يعتمد على مدى تهور الحركة من الناحية العسكرية.

ومن أهم الخطوات، التي قد تؤثر على الحوثيين ميدانياً، بحسب خليل مثنى العمري رئيس تحرير موقع "راي اليمن"، هي "تشديد الرقابة على وصول القطع العسكرية للجماعة، وتجفيف شبكات التهريب، وفرض عقوبات على الشركات المملوكة للجماعة والأصول المالية، واستهداف قياداتها العسكرية جواً، ودعم قوات الحكومة لوجستياً لإدارة المعارك على الأرض".

وحذر العمري من أن القرار الأميركي قد يعزز قوة الحوثيين البشرية إذا لم تتبعه إجراءات تنفيذية على الأرض. وأوضح أن جماعة الحوثي قد تستغل عاطفة القبائل الموالية لها وتقوم بالحشد العسكري للجهتات، وبالتالي التهام المزيد من أراضي الحكومة بشعارات دينية وتعبئة أيديولوجية تحت باطانات الجهاد والتدخل الأميركي.

أن يتخذ الحوثيون موقفاً متشدداً تجاه استئناف محادثات السلام. ويقول الكاتب والباحث السياسي اليمني عادل دشيلة إنه بموجب هذا القرار لن يستطيع التيار السياسي التابع للحركة الحوثية التحرك في المؤسسات الولائية لأن الحركة منظمة إرهابية وستبقى معزولة دولياً مثل حزب الله اللبناني، وفي حال تم تنفيذ القرار سيتخلى الكثير من التيار البراغماتي الهاشمي من نوي الأصول الهاشمية المعروفين بولائهم للجماعة عن الحركة الحوثية، وستبقى أيضاً معزولة داخلياً.

ورأى دشيلة أن القرار في الوقت نفسه سيعيق التحرك الدبلوماسي لإدارة الأميركية الجديدة في الملف اليمني، بينما ترعى الأمم المتحدة، منذ سنوات، جهوداً للتوصل إلى حل سلمي ينهي الحرب، لكن من دون جدوى. وبالنسبة إلى الحكومة الشرعية، يبدو أن بإمكانها التخلي عن التزاماتها الدولية في ما يخص اتفاق ستوكهولم، أي استئناف القتال للسيطرة على محافظة الحديدة ومينائها الاستراتيجي والتحرك عبر الوسائل الأخرى لإجبار الحوثيين على الخضوع للسلام بما فيها الخيار العسكري. وقال "ذلك يعتمد على مدى قدرة الحكومة على التعامل مع الملف بطريقة مختلفة عن السابق".

والأحزاب الداعمة والشركات الممولة لها، وقد يؤثر ذلك سلباً على الحوثيين في مسألة التجنيد والحصول على أسلحة. ولكن محمد حذر من أنه إذا لم تستفد الحكومة من القرار الأميركي، فسيتقاسم الحوثيون مع بقية الجماعات الإرهابية البلاد، مما يشجع الكثير من الميليشيات المنمردة على التمرد والتوسع على الأرض.

عزلة وتأثيرات مختلفة

وقبل الإعلان الأميركي برود أفعال يمنية وإقليمية ودولية متباعدة فيما حطى بترحيب الحكومة الشرعية ومعظم المكونات السياسية الفاعلة في اليمن، إضافة إلى ترحيب السعودية والإمارات والبحرين، أذانت القرار إيران وجماعة حزب الله اللبنانية وجماعة الحوثي، التي قالت إنها تحفظ بحق الرد.

وتتظر الأمم المتحدة وبعض الأطراف الأوروبية ومنظمات إغاثة دولية بخشية إلى الخطوة الأميركية لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع عمليات تسليم المساعدات الدولية في وقت تهدد فيه الجماعة اليمن وتخشو هذه الأطراف من

وفتح باب التعاون الدولي للقضاء على الإرهاب عبر التدريب والتسليح النوعي لجيشها وأجهزتها الأمنية لتحصين المعركة، على اعتبار أن الحوثي لم يعد قوة انقلابية فقط بل جماعة إرهابية، كالقاعدة وداعش. وثمة نقطة أخرى يجب أنه تنتبه لها الحكومة الشرعية حيث ستخسر جماعة الحوثي عسكرياً أيضاً الكتلة الكبيرة الموالية لها من أبناء القبائل والجيش القديم، فالتصنيف سيحد من التعاون مع الجماعة من جانب المشايخ

وارتبط الحوثيون إثر انقلابهم قبل 6 سنوات على الشرعية اليمنية، جرائم عديدة بحق الشعب اليمني وصلت إلى حد قتل المعارضين تحت التعذيب وسرقة مقدرات اليمنيين والمساعدات الأممية. كما هاجم المتطرفون بدعم من إيران أهدافاً مدنية في المملكة العربية السعودية عبر صواريخ باليستية وطائرات مسيرة. ويقول الباحث اليمني في مركز أبعاد إن الحكومة الشرعية إذا أرادت استغلال الفرصة، فعليها إعادة عقيدة الحرب باتجاه التعامل مع الحوثي كجماعة إرهابية

لم يتوقف الحديث عن التداعيات المحتملة يميناً وإقليمياً ودولياً، منذ أن أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عزمها تصنيف جماعة الحوثي تنظيمياً إرهابياً. وهي خطوة يرى مراقبون أنها تأخرت كثيراً، لكنها تبقى غير مضمونة النتائج، وربما تأتي بنتائج عكسية تكون تداعياتها أكبر إذا لم تستغل الحكومة الشرعية الموقف على أكمل وجه، واستغلال هذا المعطى في صالحها كورقة ضغط على الحوثيين المدعومين من إيران من أجل القبول بتسوية لإنهاء الأزمة.

عَدَن - يشكل إدراج جماعة الحوثي المتمردة في اليمن على لوائح الإرهاب من قبل الولايات المتحدة منعطفاً جديداً يبدو حاسماً في سياق الأزمة الأمنية، كون الخناق سيضيق أكثر على الجماعة المدعومة من إيران في مرحلة حرجة بالنسبة إليها تواجه خلالها ضغوطاً عسكرية على الأرض. وستؤدي الخطوة التي أعلنت عنها وزارة الخارجية الأميركية الأحد الماضي وذلك في إطار سلسلة الإجراءات التي تتخذها واشنطن في مواجهة الجماعات المرتبطة بإيران في أنحاء الشرق الأوسط، على غرار حزب الله في لبنان، وعدد من الميليشيات الشيعية في العراق، في حال تنفيذها إلى فرض عزلة أكبر على هذه الميليشيا.

ويتضرر القطاع الاقتصادي والتجاري. فجماعة الحوثي يمكن أن تستغل بالسوق السوداء ما لم تكن هناك آلية لدى الحكومة للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الإنسانية الدولية، فيما سيتضرر قطاع تحويلات المغتربين إلى اليمن، ولكن على الحكومة التسريع بإيجاد حلول بديلة. ومع ذلك، فإن الأهم بالنسبة إلى الحكومة الشرعية هو الجانب العسكري، فقار تصنيف جماعة الحوثي كتنظيم إرهابي قد يصب لصالحها وجيشها وأجهزتها الأمنية.

واعتبر عبدالسلام محمد، رئيس مركز أبعاد للدراسات والبحوث اليمني، صدور القرار الأميركي يجعل من الجماعة تواجه تحديات سياسية واقتصادية تضاعف متاعبها الناتجة عن الضغط العسكري

ورغم أن ثمة مخاوف من تفاقم الأزمة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، الذي دأبوا على توظيف الأوضاع الإنسانية والمساومة عليها لتحقيق مكاسب سياسية، إضافة إلى استخدامهم المدنيين بشكل مباشر خلال المعارك العسكرية، لكن الأمر اللافت للانتباه أن تضيق الخناق عليها أكثر مرهون بالحكومة الشرعية.

عبدالسلام محمد
القرار الأميركي يصب في صالح الحكومة الشرعية اليمنيةعادل دشيلة
الحوثيون سيتعرضون للعزلة وقد تحصل اتصالات بدائلهم

اغتنام الفرصة

اتخاذ الخطوة في الوقت الحالي بغير ما يُعتبر ضربة موجعة للجماعة بغير ما يتصنّف إنذاراً لداعمتها إيران من التصادي في عدم الاستجابة لجهود السلام التي انضمت الولايات المتحدة للدعوة إليها بإلحاح.

واعتبر عبدالسلام محمد، رئيس مركز أبعاد للدراسات والبحوث اليمني، صدور القرار الأميركي يجعل من الجماعة تواجه تحديات سياسية واقتصادية تضاعف متاعبها الناتجة عن الضغط العسكري

إسرائيل تُفعل الدبلوماسية الرقمية للتقارب مع شعوب الشرق الأوسط

خلال شهري أغسطس وسبتمبر الماضيين كانت سلبية، لكن مسؤولاً بالوزارة قال إن "مستوى التعليقات السلبية انخفض بحلول يناير الجاري إلى 75 في المئة". ويضم الفريق الإسرائيلي الذي يعمل في وزارة الخارجية باللغة العربية عشرة أفراد من اليهود والعرب وتتضمن الحملة رسائل تستخدم فيها كلمة "سلام" العربية و"شالوم" المقابل العبري لها وتخطوي على ما يصفه جونين بأنه "محتوى ناعم" مثل الموسيقى والطعام

والبريطانية، شكوكا في نجاح العملية على المدى القريب، لأنه حسب اعتقادها لا يزال الشعور العام في الدول العربية يميل نحو تأييد الفلسطينيين. وعلقت على حملة التواصل الاجتماعي الإسرائيلية قائلة "لا تعد ناجحة إذا لم يتم تغيير في الرأي العام". وورد في تقرير أصدرته وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية في أكتوبر الماضي، أن أكثر من 90 في المئة من التعليقات العربية على الشبكات الاجتماعية عن اتفاقات التطبيع

إلى أنه كانت هناك ردود إيجابية أيضا وأن "الامر يستغرق وقتا طويلا والناس يغيرون آراءهم على مدى أجيال". وتنتشر الوحدة العاملة باللغة العربية في الوقت الحالي ما يصل إلى 700 منشور على وسائل التواصل الاجتماعي في الشهر أي ما يزيد على ما بين 15 و20 في المئة عما كان ينشره قبل الاتفاقات. وتريد إسرائيل اكتساب تأييد عربي على أوسع نطاق لاتفاقات أبراهام التي أبرمتها، أي أكثر ممّا حققتة معاهدتها السلام الرسميتان المبرمتان مع مصر والأردن في عامي 1979 و1994 على الترتيب، وتؤيد قيادات البلدين المعاهدتين، غير أن عددا كبيرا من المصريين والأردنيين لا يشعر بحماس يذكر تجاههما.

ويؤكد أوفير جنديان المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي أن أعدادا متزايدة من العرب ترى في إسرائيل حليفاً وأن كثيرين يبدون تأييدهم على الملأ على وسائل التواصل الاجتماعي. وقال إنه "مع اتساع نطاق السلام الإقليمي تزايد أهمية مخاطبة جيراننا بلغتهم"، مضيفا أن إسرائيل تعتزم التوسع في مساعي التواصل باللغة العربية.

ومع ذلك، فإن لدى العديد من المحللين من بينهم الاء الشهائي الباحثة الأكاديمية التي تحمل الجنسيتين البحرينية

يحتفلون بينما تتردد في الخلفية أغنية يهودية. وأعاد فريق التواصل الاجتماعي الإسرائيلي نشر الصور على حساباته الرئيسية في فيسبوك وتويتر ومنها صور لرمضان وهو يلف ذراعه حول معنى السبب الإسرائيلي أومير آدم مع تعليق يركز على مقولة إن الفن يجمع بين الشعوب.

يوناتان جونين
الأمر سيستغرق وقتا والناس سيفيرون آراءهم على مدى أجيال

لندن - تسعى إسرائيل إلى توظيف الدبلوماسية الرقمية بعد اتفاقاتها المبرمة مع دول عربية، حيث يركز فريق صغير بوزارة الخارجية أنظاره على الشرق الأوسط، وهو يعمل في مساحة صغيرة وحوله عدة خرائط للمنطقة مستخدما وسائل التواصل الاجتماعي لإقناع العرب بتقبل الدولة اليهودية. ولكن التغلب على عداء مستمر لعقود ليس بالهمة السهلة، بحسب المحللين، رغم اقتناص إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة صفقات تاريخية توسطت فيها الولايات المتحدة مع حكومات الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

ويقود الفريق في الوحدة العاملة باللغة العربية التي تأسست في 2011 وقد ازداد نشاطها على نحو ملحوظ منذ أواخر الصيف عندما خرجت أخبار الاتفاق الأول إلى العلن، حلبة عبر منصات مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام في إطار مسعى دبلوماسي متعدد المحاور للفوز بالقبول الشعبي في الشرق الأوسط. وتأكدت ضخامة مهمة الفريق في الآونة الأخيرة بالانتقادات التي انتشرت على الإنترنت بعد ظهور صور الممثل ومغني الراب المصري محمد رمضان مع شخصيات إسرائيلية في دبي على الشبكات الاجتماعية في نوفمبر الماضي، مع مقطع فيديو يظهر فيه الضيوف وهم



كسب القلوب والعقول ليس أمرا سهلا

وتفتقر الشبكة إلى بيانات من دول الخليج التي لا تسمح لها بتوجيه أسئلة يرد فيها اسم إسرائيل لكن الاتجاهات في الدول التي أجرت فيها الشبكة مسوحا لم يطرأ عليها تغيير يذكر عن السنوات السابقة. ولذلك اعتبر جونين أن النتائج تشير إلى أن استراتيجية إسرائيل لكسب القلوب والعقول تمني بالفشل، فقلة قليلة من المواطنين العرب لها آراء إيجابية عن إسرائيل بغض النظر عن السن أو الجغرافيا.